

مبحث قضائي

« ملاحظة الضبطية الكبرى وضررها »

(لسعادة الأصولي الفاضل محمد عبدك توفيق رفعت قاضي محكمة طنطا)

ملاحظة الضبطية الكبرى في القوانين المصرية هي عقوبة من التوابع ملحقة بعقوبة أصلية جنائية أو خاصة بمنحة أو بديلة عن عقوبة أصلية جنائية وهي فرنساوية النشأة وبعض الذين أخذوا أحكامهم المدنية والجنائية عن الفرنسيين كالإيطاليين اختزلوا منها الملاحظة وبعضهم كالمصريين والعثمانيين ضنوا بها وحرصوا عليها وفريق آخر من الأمم دونوا في قوانينهم شيئاً يقوم مقام الملاحظة كالنفي المحلي المدرج ضمن العقوبات في المادة الثانية والخمسين من قانون البرازيل وكذلك في المادة الخامسة من قانون الألمانيين وهو أن المجرمين الذين يتوقع منهم الضرر بالهيئة الاجتماعية لا يطلق سراحهم ولو قضوا عقوبتهم ما لم يثبتوا أن في إمكانهم الحصول على قوتهم بوجه ما من أوجه الكسب المباحة

أول أثر للملاحظة في القوانين الفرنسية في أمر السيناتو الاساسي الصادر في ٢٨ فلوريل في السنة الثانية عشرة الموافق ١٨ مايو سنة ١٨٠٤ إذ نص في المادة (١٣١) منه على ما يأتي

« إذا حكمت المحكمة العليا الامية « هوت كورناسيونال » بالبراءة جاز لها أن تجعل البراءة تحت ملاحظة أو تصرف الضبطية الكبرى في الحكومة الاجل الذي تضر به، ثم صارت الملاحظة من ذلك العهد معرض تغيرات عديدة . ومدخل تعديلات جديدة . أولها قانون سنة ١٨١٠ وكان فيه الشخص المحكوم عليه بالملاحظة ملزماً بالإقامة في المحل الذي تعينه الحكومة له فإذا

بارحه سجن بغير حكم قضائي أمدار بما كان مساويا لمدة الملاحظة وكان للمحكوم عليه أن يقدم كفيلا فيدرا عنه شداً الملاحظة ويتقى ويلاتها. ثم قانون سنة ١٨٣٢ وقد أبط ما كان للحكومة من تعيين محل الإقامة والامر بالسجن وألغى الكفالة وأقام حداً لتحكم السلطة الادارية وأنحي على الامتياز الذي أوجده الكفالة بين المحكوم عليهم اذ كان مخالفاً للمدالة وميسورا فقط للمثريين أو ذوي الحال من المحكوم عليهم وصرح لطلاق السجن أن يختار بنفسه محل اقامته وأجاز له تبديله متى شاء بشرط اخبار حاكم البلد قبل النقلة بثلاثة أيام ولم يحظر عليه الإقامة الا في بعض مدن كبيرة وجعل محاكمة المخالفين لاوامر القانون في هذا الشأن من اختصاص محاكم الجنج القضائية وما لبثت الحكومة ان أحست بمخاسر هذا النظام اذاً كثر الملاحظون من التنقل والتحول فأبهمظوا خزائن الحكومة بالنفقات الطائلة فرجع الي أحكام سنة ١٨١٠ مع ما كانت عليه من العنف والغلظة بأمر في ٨ ديسمبر ١٨٥١ ثم ألغى هذا الأمر بغيره في ٢٤ أكتوبر سنة ١٨٧٠ ثم وضع قانون ٢٣ يناير سنة ١٨٧٤ المعمول به الآن الذي به اقتدينا وعنه أخذنا أما أحكام الملاحظة عندنا فنستفاد من المادة ٥٥٥ من قانون العقوبات ثم من قانون المتشردين

واني أدع التفصيل في هذا الشأن اذ ليس عليه القول في وضع ماجئت به من البيان وأقول ان الملاحظة كانت من عهد نشأتها موضوع جدال بين فريقين تدابرا في تخصيصها. وتشاقا على تصحيحها. طلب أحدهما المحافظة على أركانها. وجاهد الآخر في نقض بنائها. فأخذ يقرض فيها بلسانه. ويطعن عليها ببيانه. ولما كنت من المتشيعين للفريق الثاني جئت بهذه الرسالة أنخرط

في زمرته . وأتميز لفكرته . وأهتدى لفضله . وأعلم نفسي بسيا أهله .
 فأذكر أولاً السبب الذي يعتمد عليه القائمون لنصر الملاحظة فهم يقولون
 « انها ضمانة ضرورية وحيطه لازمة لدفع الاخطار التي يجلبها على النظام
 والراحة العمومية فئة الاشرار المؤلفة من طلقاء السجون فالملاحظة في
 القمانون هي بمنزلة وسيلة من وسائل المدافعة عن الهيئة الاجتماعية »
 وقال بعضهم يهكم على الاحتجاج بحق المدافعة عن النفس « ماذا ترون
 بالجان المجوف الجنان الذي يحاط بعدد من الاسلحة المؤذية فيضرب بها
 أول من يأتيه عفواً وقد اخذت منه المخاوف الخيالية كل مأخذ؟ أو ماذا ترون
 في شخص ابتدر آخر بسوء المعاملة والاذية زعمائه تخيل فيه قصد الاضرار به؟ »
 ونحن نقول متى لفتت الملاحظة موثقها من اتيان الجرائم ومتى قيده
 عن الهروب ليسرق او ليرتكب الجنائيات الاخرى ولو كان الملاحظون هم
 القجار الخاسرين فمتى كانوا مستقلين باجتراح السيئات وقد شوهد بعض ممن
 لم يرموا لحظة في حياتهم بسوء الظن وعاشوا بمظاهر التقوى والصالح يرتكبون
 بفتة الجرائم المنكرة والجنائيات المريعة

فهما بلغت الملاحظة من التشديد والتغليظ لا تصلح ما فسد من
 الطباع والصدع من الاخلاق ومع ذلك فهي لا تصيب على الدوام الفاسقين
 الفاجرين اذ قد يحكم بها على مرتكبي الجنج غير العائدين الذين أجرموا
 على غير عادة مدفوعين بعوارض زائلة بدون أن يتبين وجه خطرهم على الهيئة
 الاجتماعية وبدون توجيه التحقيق في شأن كونهم قدراء على الاخلال بالأمن
 العام أو ضعفاء عنه فتكون الملاحظة في مثل هذه الحالة وبالاعليهم ويترتب
 عليها في بعض الاحيان اجحاف بين من ان المحكوم عليه بالاشغال الشاقة

ثلاث سنين لا يمكن في الملاحظة الاثلاثا مثلها بخلاف المحكوم عليه بالحبس سنة فأقل فانه يجوز الحكم عليه بالملاحظة مدة من سنتين الى عشر سنين ١٠، فالاول مرتكب جنابة لا تكون مدة ملاحظته اكثر من ثلاث سنين والثاني مرتكب جنحة يجوز الحكم عليه من سنتين الى عشر سنين فالساواة بينهما ظلم وأشد ظلما الفرق في المجازاة ومن مثالبها جواز الحكم بها على القاصرين عن درجة البلوغ الذين يترتب على تشريدهم فيها اضلالهم واهلاكهم والشك في قبولها أحكام الرأفة المدونة بالمادة { ٣٥٢ } من قانون العقوبات ولومع القول بأن القضاة الذين يجوز لهم معافاة الجاني من الملاحظة يجوز لهم من باب أولي ان يتجاوزوا عن بعض مدتها ولو صح ذلك فإلى أي حد يصح التجاوز؟ أما مادة الرأفة فلا تذكر شيئا من هذا القبيل ثم ان الحكم بها يتضمن القول بأن المحكوم عليه سيكون عند خروجه من السجن فاجراً عادياً وهو قول ليس بصائب على الدوام اذ يجوز ان يخرج عازماً على التقوى واتهاج سبيل الرشاد فالملاحظة تراعى فيها حالة خافية عند الحكم ليس في وسع الشهود ولا قران الدعوى الكشف عن حقيقتها أما أحكامها فلا تضمن لمن يبرهن على حسن السيرة والسريرة بعلام الاستقامة ودلائل الصلاح طريق معافاته، من بقية لها أو فضلة منها ثم ما هي حالة المقبلين على تلك الملاحظة عند خروجهم من السجن أفهم جميعاً أحسن حالا مما كانوا وقت ان زجوا فيها كلاً. أما بعضهم فقد تنجح فيهم العقوبة الاصلية وتحرك عندهم الميل الى التوبة فهو لاء تضرهم الملاحظة أكثر من ان تنفعهم لان اليأس الذي يدركهم فيها يفسد عليهم معدات الأوب الى الرشاد باقامة العقوبات في سبيلهم وأما البعض الآخرون وهم الذين

لم تؤثر فيهم العقوبة الاصلية وخرجوا من السجون أكثر فسادا منهم عند دخولهم فيها فلا تقوم الملاحظة اعوجاجهم ولا تلم شعهم وحالة الملاحظين على العموم هي أنهم يخرجون من السجون مجردين عن المبادئ القويمة لأن الاصلاح في السجون يتناول الماديات ولا يتعداها الى الادبيات ثم هم يخرجون منها خاليين من مال يفقونه في سد عوزهم وجلب قوتهم ويلزمون الإقامة في بلدة سيئة أطبقت عليهم سماؤها وسدت حولهم آفاقها لا يبرهم أحد من سكانها ولا يستخدمهم أرباب السيادة فيها ولو استخدموهم لجمعوهم أقل حظاً من غيرهم في أجرة تعطى لهم أو عوض يمنحونه لأن الملاحظة تسمهم بالعار وتسلب منهم ثقة الأبرار وتعرضهم للتشكك والارتياب فاذا وقعت جريمة في البلدة التي هم فيها وخفي فاعلمها فما أسرع نسبة ارتكابها اليهم ولو كانت الأدلة ضعيفة قويت عليهم بكونهم من الملاحظين ثم اذا تضوروا جوعاً فاجئوا الى الفرار يلتمسون في البلاد وجه كسب يقاتون منه أو ليلاقوا أهلهم فيتزودوا منهم بما يخفف ويل الجوع عنهم سيقوا للمحاكمة على الهروب واذا لم يجدوا سيلا الى الكسب ولم يكن لهم أهل فتسولوا عوقبوا على التشرذم والتسول فكل بلدة في نظرهم ميتة وكل سنة جاءت عليهم مقحظة . ومن العجب العجيب ان الحكومة تريد لهم الحياة تحت سيطرة ملاحظتها الشديدة ثم تضيق عليهم المذاهب في المعاش فلا تتركهم يأكلون ولا تكفل لهم قوت يومهم بل تغادرهم جياعا يلتمسون ما يمسك الرمق فلا يجدون فيلوثون على طرق الاجرام . ونقض الاحكام . وأى الطرق غيرها يتبعون في أقوى عوامل الجوع الذي قبل أن يفرق بين الروح والجسد يحول دون الانسان والفضائل فيدفع البائس الى السرقات والشرير الى ارتكاب الجنائيات

ويجيش أعداء النظام ومبغضي السلام ويسول للآدمي أكل لحم أخيه غير
مكثرت بما يأتيه

اني أتذكر نصفاً من النساء كلما ذكرتهارثيت لخالها سيقت للمحاكمة
على سرقة ارتكبتها وهي تحت الملاحظة فحكّم عليها بأقصى العقوبة لانها عادة
ثم بالملاحظة فلم تنبس بكامة في العقوبة الاصلية واذا بقيت الحكم عليها بالملاحظة
أجهشت بالبكاء وأكبرت القضاء وأكثر من العويل والنواح ولم يدعها الحكم
بأقصى العقوبة الاصلية لان في السجن تخفيفاً من برحاء الملاحظة المحكوم بها
من قبل وانزعجت للملاحظة لانها منافي شقاء دائم وخطب متفانم . قال بعضهم
يذم الملاحظة والحذر الحذر من كل ما يبقى أثراً للذنب بعد انقضاء العقوبة وأثراً
للعقوبة بعد الحكم فان الملاحظة تضاعف شدة الحد الحامة بشدائد أهواء الحكومة
وتجعل الذين يساقون اليها في حكم طرداء الهيئة الاجتماعية أما كفي أنهم يقضون
عقوبتهم أيجب أنهم يذوقون عذابا ليس بأقل ايلا ما من فقد حريرتهم زماناً
انها العقوبة حقيقة بالابطال،

واني أستخلص مما سلف ذكره ان الملاحظة عقوبة لا تتلائم الشؤون
البشرية عمومية كانت أو خصوصية لانها لا تصلح الفاسد ولا تكبح عود
العائد . ولا تقي الابرار . غوائل الاشرار . ولا تنفي بالمأول . من وسيلة تعول
فهي تكثير عدد العصاة المساقين . وتبعث اليأس والقنوط في المجرمين
وتحول دون العاصي وتقاه . وتباعد بين التائب ورجعاه . لذلك جئت بهذا
البيان الوجيز أقول مع من قال . انها عقوبة حقيقة بالابطال

